ورقة متابعة

عام المجتمع المدني... إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع

منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org

Tel : +96176386477 **Mail :** info@afalebanon.org

Facebook: @AFAlternatives **Twitter:** AFAlternatives

Youtube: AFAlternatives **Skype:** arab.forum.for.alternatives

عام المجتمع المدني..إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع

منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

الفهرس

مقدمة: 4

أولًا– التطورات التشريعية الخاصة بالمجتمع المدني: 5

ثانيًا– العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة: 11

ثالثًا– القيود على عمل المجتمع المدني والانتهاكات والتهديدات التي يتعرض لها: 15

خاتمة: 17

الأشكال والجداول:

شكل(1) الخط الزمني للوضع القانوني لمنظمات المجتمع المدني في مصر _____ *6*

شكل(2) سلبيات قانون 149 لعام 2019 _____ *8*

شكل (3) توضيح لعدد منظمات المجتمع المدني في مصر _____ *9*

شكل (4) أهمية الحوار الوطني _____ *13*

شكل (5) مهددات عمل المجتمع المدني _____ *17*

مقدمة:

يمر المجتمع المدني المصري بالعديد من التطورات منذ مطلع القرن الحالي، فقد ازدادت الأحداث المتلاحقة في مرحلة ما بعد ثورة يناير/كانون الثاني، التي كان لها تأثير بشكل كبير في تطور المجتمع بشكل عام وتطور عمل المجتمع المدني بشكل خاص، فمع انفتاح المجتمع عقب الثورة واكب المجتمع المدني هذا الانفتاح فتنوعت منظماته، ما ساهم في تطور آليات وأدوات وإستراتيجيات عمل تلك المنظمات. فعلى سبيل المثال ساعدت منظمات المجتمع المدني في الحملات الاجتماعية في قضايا بعينها، كالحد الأدنى للأجور وقانون العمل، كما اهتمت المنظمات حينذاك بقضايا التثقيف العام ففتحت مقراتها للاجتماعات وورش العمل والتدريبات، هذا إلى جانب المساهمة في العمل السياسي كالاشتراك في استفتاء الدستور ولجنة الـ 50 لوضع الدستور الجديد. بالإضافة إلى قيام منظمات المجتمع المدني بالتعاون والتنسيق مع الأحزاب والنقابات، فأثرت في وضع السياسات العامة للدولة، ويمكننا أن نرى في تلك الفترة درجات متفاوتة من حريات عمل منظمات المجتمع المدني، على عكس ما ألمَّ بالعمل المدني ما بعد 2014، حيث اتجهت الدولة إلى التضييق على عمل منظمات المجتمع المدني نتيجة للدور الذي قامت به أثناء الثورة وفي أعقابها، فشهدت مرحلة ما بعد 2014 التضييقات القانونية والأمنية على عمل منظمات المجتمع المدني، وكانت من ضمن هذه التهديدات قضية التمويل الأجنبي، وقضايا حرية الرأي والتعبير المتعلقة بمتابعة الناشطين والمحامين والصحفيين باتهامات الانضمام إلى جمعيات إرهابية وسوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ونشر والشائعات، وأيضًا قضايا السوشيال ميديا، كقضايا التيك توك والتعبير عن الرأي.[1]

ومنذ نهاية عام 2021؛ أجرت الحكومة المصرية العديد من التغييرات في تعاملاتها وعلاقاتها مع منظمات المجتمع المدني، ومن هذه التطورات إطلاق الإستراتيجية القومية لحقوق الإنسان في أواخر عام 2021، التي أكَّدت على أهمية شراكة الدولة مع المجتمع المدني في أكثر من موضع، وأعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في ظل هذه الإستراتيجية عام 2022 عامًا للمجتمع المدني. أكدت هذه الإستراتيجية على انفتاح الحكومة للتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وسبقت هذه الخطوة صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية رقم 149 لسنة 2019 والذي جاء كتعديل للقانون رقم 70 لسنة 2017. هذا إلى جانب دعوة الرئيس المصري في 26 من إبريل/نيسان 2022 أثناء إفطار الأسرة المصرية عن تكليف إدارة المؤتمر الوطني للشباب بإدارة حوار سياسي مع كل القوى بدون استثناء ولا تمييز، كما قام الرئيس بإعادة تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي.[2]

ترجع هذه التطورات في الواقع إلى بعض الضغوط على الحكومة المصرية وتمثلت هذه الضغوط في ضغوطات اجتماعية واقتصادية وضغوطات دولية، فعلى المستوى الداخلي كانت هناك بعض الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية منذ عام 2014، تزايدت مع الأزمات الاقتصادية العالمية، ومنها جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية، فلقد أثرت كل من الأزمتين في معدلات الفقر والبطالة وعدم المساواة،[3] كما أثرت في الإنتاج المحلي وفي الاقتصاد المصري كليًا، فعلى سبيل المثال أدت الإجراءات الاحترازية إلى تراجع مؤقت في الأنشطة المحلية، بينما تعرضت موازنة الحكومة للضغوط لأن تباطؤ النشاط الاقتصادي أسفر عن انخفاض الإيرادات الضريبية. وكذلك شهدت مصر خروج تدفقات رأسمالية كبيرة تزيد على 15 مليار دولار خلال الفترة من مارس إلى إبريل 2020.[4] أثرت هذه الضغوط الاجتماعية والاقتصادية في الدولة وسياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة. أما عن الضغوطات الدولية فقط شهدت الحكومة العديد من الضغوطات الدولية فيما يخص ملف المجتمع المدني، حيث حاولت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية تسليط الضوء على وضع المجتمع المدني والمجال العام في مصر، وربطت الشراكات الدولية مع الحكومة المصرية بملف حقوق الإنسان، وعلى مدار الفترة من 2014 وحتى الآن تحاول بعض المنظمات، كمركز

[1] للمزيد حول الأطر القانونية، مرصد الفضاء المدني في مصر -التقرير الوطني- 2020، الفضاء المدني في العالم العربي شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 31 ديسمبر 2020، https://cutt.ly/JLH2N4d

[2] محمد السيد، كيف تشارك منظمات المجتمع المدني في مجريات الحوار الوطني؟ دراسة تكشف، اليوم السابع، 30 إبريل 2022، https://cutt.ly/HGXjODj

[3] ريم عبد الحليم، الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2022، https://cutt.ly/33l1al0

[4] المرجع السابق.

القاهرة لحقوق الإنسان حث الأطراف الدولية عبر التقارير والبيانات الجماعية على ربط الشراكات وإعادة النظر في ملف حقوق الإنسان في مصر.

وفي ظل الخطوات التي اتخذتها الحكومة منذ عام 2021 لتحسين وضعية المجتمع المدني، سنحاول في هذه الورقة تحليل ورصد إمكانية مساهمة هذه التطورات في تطور عمل المجتمع المدني في مصر، وذلك من خلال دراسة كيف أثرت هذه التطورات في المجتمع المدني خلال عام 2022، وتنقسم الورقة إلى دراسة الجوانب التشريعية، ومن ثم الانطلاق إلى العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، وأخيرًا أهم التطورات في وضعية المجتمع المدني.

أولًا– التطورات التشريعية الخاصة بالمجتمع المدني:

القاعدة الدستورية لقوانين المجتمع المدني في دستور 2014 هي المواد من 75 وحتى 77:

المادة 75: "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شؤونها، أو حلها أو حل مجالس إداراتها أو مجالس أمنائها إلا بحكمٍ قضائي. ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سريًّا أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون".

المادة 76: "إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون. وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتمارس نشاطها بحرية، وتسهم في رفع مستوى الكفاءة بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم, وحماية مصالحهم. وتكفل الدولة استقلال النقابات والاتحادات، ولا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ولا يجوز إنشاء أي منها بالهيئات النظامية".

المادة 77: "ينظم القانون إنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي، ويكفل استقلالها ويحدد مواردها، وطريقة قيد أعضائها، ومساءلتهم عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني، وفقًا لمواثيق الشرف الأخلاقية والمهنية. ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة. ولا يجوز فرض الحراسة عليها أو تدخل الجهات الإدارية في شؤونها، كما لا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها".

لم يتغير السياق القانوني الحاكم والمنظِّم لعمل المجتمع المدني في مصر في عام 2022، استمر العمل بقانون رقم 149 لعام 2019، ويعد هذا القانون تعديلًا لقانون رقم 70 لعام 2017 الذي لقي اعتراضات من منظمات المجتمع المدني العاملة في مصر سواء المصرية أو الأجنبية، حيث تعرَّض النظام للكثير من الضغوط الدولية لتغييره.[5] وفي 11 يناير 2021 صدرت اللائحة التنفيذية لقانون 149 لسنة 2019؛[6]بعد تأخر

[5] للمزيد حول تحليل القانون؛ مرصد الفضاء المدني في مصر -التقرير الوطني- 2020، مرجع سابق.
[6] هند مختار، الحكومة تقر اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019، اليوم السابع، 26 نوفمبر 2020، https://cutt.ly/xhKXIFq

إصدارها إلى ما يقرب عامين على الرغم من نص القانون على أن الوقت المحدد لإصدارها هو ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون وفقًا للمادة السابعة من القانون؛ ألزمت هذه اللائحة بموجب المادة 2 "الكيانات التي تمارس أنشطة مرخصًا بها بخلاف العمل الأهلي، وقامت بممارسة العمل الأهلي أو نشاطًا يدخل في أغراض الجمعيات الأهلية، أن توفق أوضاعها بمجرد إخطارها بذلك من الوحدة."[7] وتشمل الشركات ومكاتب المحاماة التي تقوم بأنشطة العمل الأهلي، وإدارات المسؤولية المجتمعية بالشركات أو البنوك أو غيرها من الكيانات الخاضعة لقوانين أخرى في نشاطها الأساسي. وأعطت المادة مدة عام للجمعيات والهيئات المخاطبة بهذا القانون لتوفيق أوضاعها ووفقًا للقانون الجديد، تنتهي في 11 يناير 2022.

وفي يناير 2022 أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي، موافقة مجلس الوزراء على مشروعِ قانونٍ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019، بمد فترة توفيق أوضاع منظمات المجتمع المدني لفترة عام آخر، يبدأ من تاريخ انتهاء المدة الواردة بالمادة الثانية من مواد إصدار القانون في 11 يناير 2022، وينتهي في 11 يناير عام 2023.[8] كما تزامن ذلك مع مناقشات مجلسي الشيوخ والنواب مد فترة توفيق الأوضاع، وفي مارس 2022 قدمت الحكومة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 149 لسنة 2019 بشأن العمل الأهلي، بهدف مد فترة توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية سنة بعد أن انتهت مدة توفيق أوضاعها وفقًا للقانون في 10 يناير 2022، وقد تمت الموافقة النهائية على المشروع في الأول من إبريل 2022. وفي يونيو 2022 ناقش مجلس النواب إمكانية توفيق الأوضاع لمنظمات المجتمع المدني إلكترونيًا.[9]

شكل(1)

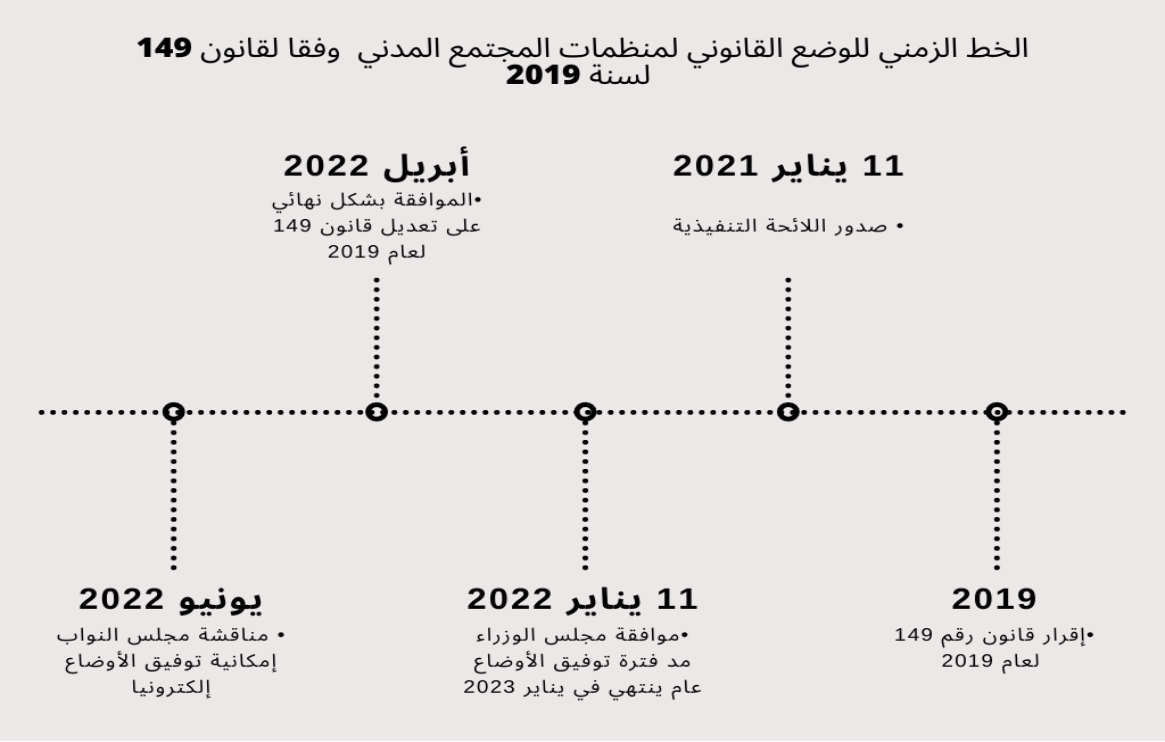

[7] اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/70551
[8] مدحت وهبة، التضامن: مجلس الوزراء يوافق على مد فترة توفيق أوضاع الجمعيات الأهلية عامًا آخر، اليوم السابع، 22 يناير 2022، https://cutt.ly/6OQmRBX
[9] محمد علي، تضامن النواب تناقش توفيق أوضاع المؤسسات والجمعيات إلكترونيًا، الأهرام، 21 يونيو 2022، https://cutt.ly/IK0BOcA

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الإطار القانوني منذ قانون رقم 70 لعام 2017 هو إطار قانوني طارد لمنظمات المجتمع المدني، يحد من قدرتها على العمل والتطور. كما يعد قانون 2017 مثيرًا للجدل، يقيد عمل المجتمع المدني ويقر عقوبات سالبة للحريات على تلقي تمويل أجنبي ويقر غرامات ورسومًا عالية على الجمعيات العاملة دون ترخيص وعلى فروع المنظمات الأجنبية.[10] وفي ضوء ما شهده الواقع من تدخلات وضغوط محلية ودولية لتعديل هذا القانون الذي قيل إنه سيقيد حرية التنظيم وتكوين الجمعيات، جاءت التعديلات على هيئة القانون رقم 149 لسنة 2019 والذي صدر دون مناقشة مجتمعية حقيقية.[11] وبنظرة على التعديلات ما بين القانونين نجد:

[10] عمر سمير، تطوُّرات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سابق.
[11] تطور السياسات والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في مصر، مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 22 يونيو 2020، https://cutt.ly/w3l8aUX

شكل(2)

ويري البعض أن قانون 149 لعام 2019 أحكم القبضة على المنظمات الحقوقية وفتح المجال أمام المنظمات التنموية التي تتماشى مع خطط الدولة.[12] فإلى جانب العراقيل المالية والعقوبات وتدخل الجهات الحكومية في عمل المنظمات كان للتشريعات الأخرى التي تم تعديلها أو سَنُّها دور كبير في التضييق على المجتمع المدني والعاملين به، وذلك وفقًا للعديد من التقارير الدولية والمحلية، التي رأت أن الحكومة انتهجت سلوكًا

[12] للمزيد حول قانون 149 لسنة 2019 وتأثيره في المجتمع المدني، يرجى الاطلاع على التقرير الوطني حول الفضاء المدني في مصر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 27 يوليو 2020، https://cutt.ly/Xk0JOhT

عدوانيًّا تُجاه المجتمع المدني من خلال القبض على الناشطين السياسيين والمحامين الحقوقيين والعاملين في منظمات المجتمع المدني.[13] وساعد في ذلك تعديل قانون الإرهاب الذي أُقر في مارس 2020، وقانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 وقانون الكيانات الإرهابية والإرهابيين رقم 8 لسنة 2018 وتعديلاته لعام 2020. وأُقرت هذه القوانين وتعديلاتها بدون أي شكل من أشكال النقاش المجتمعي.[14]

فبشكلٍ كبير، حدَّ الإطار القانوني من تطور منظمات المجتمع المدني، كما أن الفترة الزمنية التي اتخذتها الحكومة المصرية لإصدار اللائحة التنفيذية لقانون 149 لعام 2019 الخاص بالشأن الأهلي قد عملت على تفريغ العمل المجتمعي في مصر من العديد من المنظمات، فبالنظر إلى أعداد منظمات المجتمع المدني في مصر قبل وبعد القانون ولائحته التنفيذية والتي استغرقت عامين يتضح ذلك. وبمقارنة سريعة لعدد الجمعيات الأهلية في مصر، فَتَحْتَ حكم قانون 2017 كان عدد الجمعيات الأهلية في مصر نحو 47580 جمعية وفقًا لإحصائيات 2017،[15] ونحو 50326 عام 2019.[16]

شكل (3)

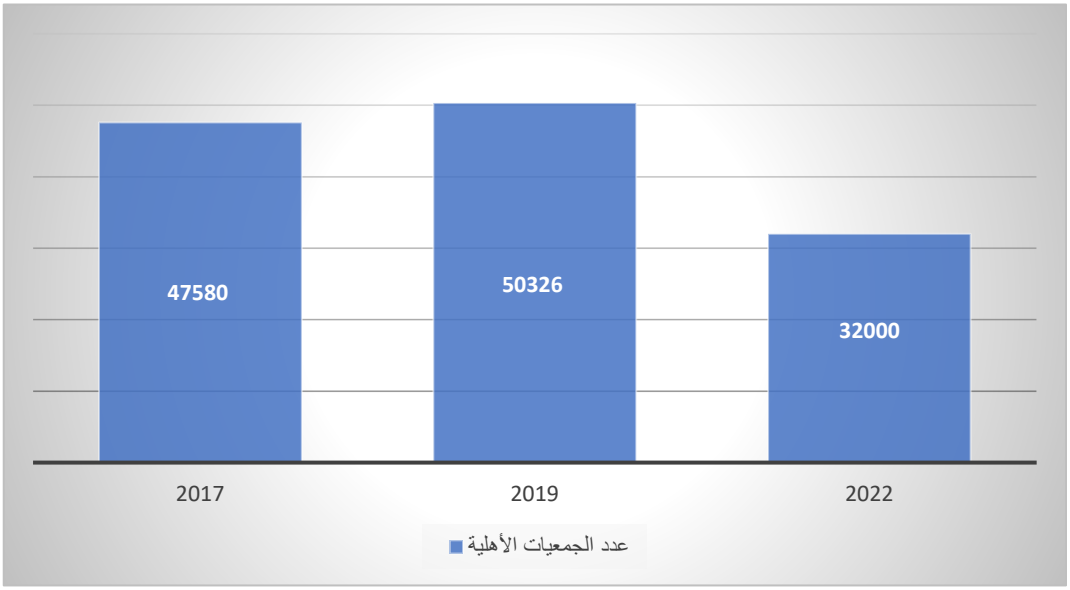

تعاملت جمعيات المجتمع المدني مع قانون رقم 149 لعام 2019 بشكل مختلف، فاتجهت معظم الجمعيات إلى التكيف مع القانون والعمل في ظله، في ظل إطار مغلق من الممكن أن يحد من فعاليتها وتأثيرها في المجتمع، فحتى يونيو 2022 قدمت نحو 32 ألف جمعية ومؤسسة أهلية مستنداتها، في حين استوفت نحو 29 ألف جمعية المستندات المطلوبة لتوفيق الأوضاع.[17] واتجهت بعض المنظمات الأخرى إلى العمل من

[13] أحمد حسن، حقوق الإنسان في مصر 2020.. خلاف حول الأولويات يتسبب في تدهور الأوضاع، الحرة، 10 ديسمبر 2020، https://cutt.ly/ZjQwMNi
[14] تعديلات خطيرة في قوانين الإرهاب: نحو مزيد من شرعنة الأوضاع الاستثنائية باسم الحرب على الإرهاب، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، 2 مارس 2020، https://cutt.ly/JjWvCUX
[15] أيمن السيد عبد الوهاب، الجمعيات الأهلية في مصر اختلالات الدور، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017/5/30، http://acpss.ahram.org.eg/News/16307.aspx
[16] نانجى السيد، التضامن: 50 ألفًا و326 عدد الجمعيات الأهلية في مصر، 16 يناير 2019، https://cutt.ly/trKWax7
[17] مجدي وهبة، 32 ألف جمعية ومؤسسة أهلية تقدمت لتوفيق الأوضاع مع لائحة القانون حتى الآن بعد مد المهلة.. تعامل المؤسسات في استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعي معاملة الاستهلاك المنزلي بشرط شهادة عدم ممارسة نشاط تجارى، اليوم السابع، 10 يونيو 2022، https://bit.ly/3oGNBD4

الخارج كوضع مركز القاهرة لحقوق الإنسان، كما توقفت بعض الجمعيات عن العمل، كالشبكة العربية لحقوق الإنسان، التي أعلنت وقف عملها بسبب التضييقات الأمنية على العاملين بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى ازدواجية نمط تعامل الدولة مع منظمات المجتمع المدني في التسجيل والإشهار، فقد قدمت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في ديسمبر 2020 طلبًا إلى وزارة التضامن الاجتماعي لتحويل جميع أنشطتها الحالية من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى نشاط غير ربحي، وإعادة التقدم بطلب للتسجيل كجمعية أهلية وفق القانون الجديد.[18] وتلقت المبادرة ردًّا في يناير 2021 بضرورة استيفاء مستندات وأوراق القيد كجمعية أو كمؤسسة أهلية غير هادفة للربح،[19] وحتى الآن لم يتم تسجيل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية رغم استيفائها الشروط المقررة بموجب القانون لإعلانها جمعية أهلية، في حين أن هناك بعض المؤسسات والجمعيات التي لم تستوفِ الشروط وتمت الموافقة عليها، كمؤسسة حياة كريمة –التي بدأت كمبادرة رئاسية– والتحالف الوطني للعمل التنموي.

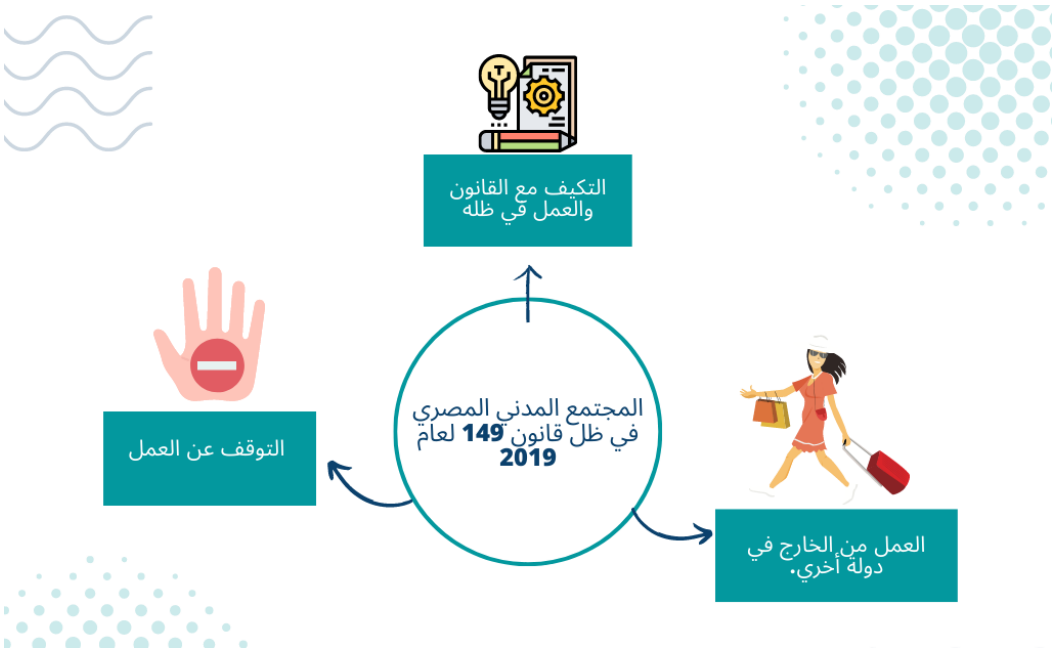

[18] صورة من خطاب المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى وزارة التضامن الاجتماعي، ديسمبر 2020، https://cutt.ly/03zgjrR
[19] المبادرة المصرية تتلقى رد وزارة التضامن الاجتماعي على خطابها بشأن التسجيل كجمعية أهلية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 13 يناير 2021، https://cutt.ly/83zgSMF

ثانيًا– العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة:

شهدت العلاقة بين المجتمع المدني والدولة حالة من حالات الهدوء النسبي منذ بداية عام 2022 مقارنة بالسنوات الخمس الماضية، حيث مرت بالعديد من التطورات من جانب الدولة والمجتمع المدني على حدٍّ سواء، حيث كان السياق السياسي الحاكم أحد أهم هذه التطورات، بدأ عام 2022 بالعديد من الضغوطات الدولية على مصر، ففي 13 من يناير 2022 وأثناء حفل ختام منتدى شباب العالم في مصر أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2022 عام المجتمع المدني.[20] وجاء هذا الإعلان للدفع بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان[21] التي صدرت في سبتمبر 2021. والتي أكدت على ضرورة النمط التعاوني بين الدولة والمجتمع المدني.[22]

> تجدر الإشارة هنا إلى أن الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تحتل أهمية كبيرة في خطط الدولة منذ إعلانها، فعلى سبيل المثال قامت وزارة التخطيط بدمج الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2023/2022. وذلك من خلال الربط بين المشروعات والبرامج التنموية المستهدفة ومحاور الإستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والحق في التنمية.

ومع هذا الإعلان أعلنت العديد من المؤسسات بالدولة عن أهمية الشراكة مع المجتمع المدني في تنفيذ خطط التنمية، فعلى سبيل المثال أكدت وزيرة التضامن الاجتماعي في فبراير 2022 على توسيع الشراكة مع الجمعيات الأهلية في كل المشروعات وتقديم سبل الدعم إلى منظمات المجتمع المدني بشكل عام، وعلى ضرورة رصد وإبراز جهود المجتمع المدني المبذولة حتى يتم تقدير الخدمات المقدمة في مقابل الفجوات القائمة بالمجالات المختلفة.[23] كما أعلنت وزيرة التضامن أن العام القادم سيشهد إطلاق أكاديمية للمجتمع المدني؛ لتطوير الجمعيات الأهلية، وذلك بالشراكة مع عدد من الجمعيات.[24] أما عن وزارة البيئة فقد أكدت الوزيرة في الكثير من اللقاءات على أهمية التعاون مع منظمات المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال أكدت وزيرة البيئة خلال اجتماع مع منظمات المجتمع المدني على أهمية وضع رؤية موحدة لمساهمة المجتمع المدني في موضوعات الاستدامة البيئية وتسويق الاقتصاد الأخضر بوصفه مسارًا من مسارات الخروج من الفقر.[25]

وفي إطار آخر؛ اهتمت أيضًا منظمات المجتمع المدني ووزارة التضامن بملف توفيق أوضاع الجمعيات وفقًا لقانون 149 لعام 2019 في إطار ما تسمح به مؤسسات الدولة، ففي يناير 2022 تمت الموافقة على مد مدة توفيق أوضاع الجمعيات المخاطبة بقانون 149 لعام 2019 لمدة عام جديد تنتهي في 10 يناير 2023، وبدأت منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في إجراءات توفيق الأوضاع من يناير 2021 حتى الآن، في حين قامت بعض المنظمات برفض توفيق أوضاعها لقانون رقم 149 لعام 2019 ولائحته التنفيذية. فعلى سبيل المثال أُصدر بيان مشترك لدعوة الحكومة المصرية إلى إلغاء قانون العمل الأهلي في مصر والذي دعت من خلاله المنظمات إلى سحب اشتراط التسجيل لمنظمات المجتمع المدني.[26]

---

[20] فيديو الرئيس السيسي: إعلان عام 2022 عام "المجتمع المدني"، Ten TV، 13 يناير 2022، https://cutt.ly/vZi4zhG
[21] الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان - 2021، منشورات قانونية، سبتمبر 2021، https://cutt.ly/zZi7nZC
[22] الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.. عام من الإنجازات، الهيئة العامة للاستعلامات، 19 ديسمبر 2022، https://cutt.ly/t3zW4NE
[23] آية عامر، وزيرة التضامن: نعظم الشراكة مع الجمعيات الأهلية وندعم منظمات المجتمع المدني، الشروق، 26 فبراير 2022، https://cutt.ly/eZortVc
[24] أمنية فرحات، وزيرة التضامن: إطلاق أكاديمية المجتمع المدني لتطوير الجمعيات الأهلية العام المقبل، أخبار اليوم، 26 فبراير 2022، https://cutt.ly/XAp1Xgk
[25] وزيرتا التضامن والبيئة تبحثان مع منظمات المجتمع المدني استعدادات المشاركة في مؤتمر المناخ، الهيئة العامة للاستعلامات، 16 فبراير 2022، https://cutt.ly/oZosAIv
[26] مصر: على السلطات إلغاء قانون الجمعيات الكارثي، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 11 يناير، 2022، https://cutt.ly/SOW3i7e

وكخطوة للتفاهم والحوار المجتمعي ومحاولة التوافق بين وجهات النظر المختلفة، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال حفل إفطار الأسرة المصرية الذي أُقيم في 26 إبريل/نيسان 2022، عن تكليف إدارة المؤتمر الوطني للشباب بإدارة حوار سياسي مع كل القوى بدون استثناء ولا تمييز، ورفع مخرجات هذا الحوار إلى رئيس الجمهورية شخصيًا، حتى أكتوبر/تشرين الأول 2022 كان قد عقد مجلس أمناء الحوار الوطني ما يقرب من أحد عشر اجتماعًا.[27] خلال هذه الاجتماعات لم ينجز القائمون عليه على مدار الأشهر الماضية سوى تشكيل مجلس أمناء، وتعيين منسق عام للحوار، والاتفاق على محاوره الأساسية، وتشكيل لجانه الفرعية.

وتأتي أهمية الحوار الوطني بالنسبة إلى مؤسسات المجتمع في إمكانية نقل صورة واضحة عن أهم القضايا والملفات المجتمعية التي تهم هذه المؤسسات وهو ما يتطلب تنسيقًا وإقامة حوار فعال بين المنظمات فيما بينها لوضع خطة بأهم القضايا والملفات التي يجب الدفع بها إلى صانعي القرار في الفترة الحالية، كما يسمح هذه الحوار للمنظمات بدرجة أو بأخرى بالاشتراك في وضع خريطة السياسات العامة لصانعي القرار في الفترة المقبلة، ما يدفع هدفًا من أهداف هذه المؤسسات وأهم دور لها وهو كحلقة وصل بين المجتمع والدولة بالتشبيك والتواصل مع مؤسسات الدولة وإقامة شراكات في العديد من الملفات. كما من الممكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام الحوار الوطني في تحسين الصورة السائدة لدى المواطنين عن مؤسسات المجتمع المدني بعد 2013 والحملات الإعلامية لتشويه صورة هذه المنظمات والعاملين بها، كما أن مؤسسات المجتمع المدني من الممكن أن تدفع بقضايا بعينها إلى داخل الحوار الوطني، كالتمكين السياسي للمرأة وحقوق الإنسان، فمن المعروف أن منظمات المجتمع المدني من الممكن أن تعطي فرصًا أكبر لتمثيل المرأة في الحوار الوطني وبالتالي الدفع بقضايا المساواة والتمكين، كما أن للمجتمع المدني الدفع بتحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال الحوار الوطني.

[27] الصفحة الرسمية للحوار الوطني على الفيسبوك، https://bit.ly/3CQ1Dsp

شكل (4)

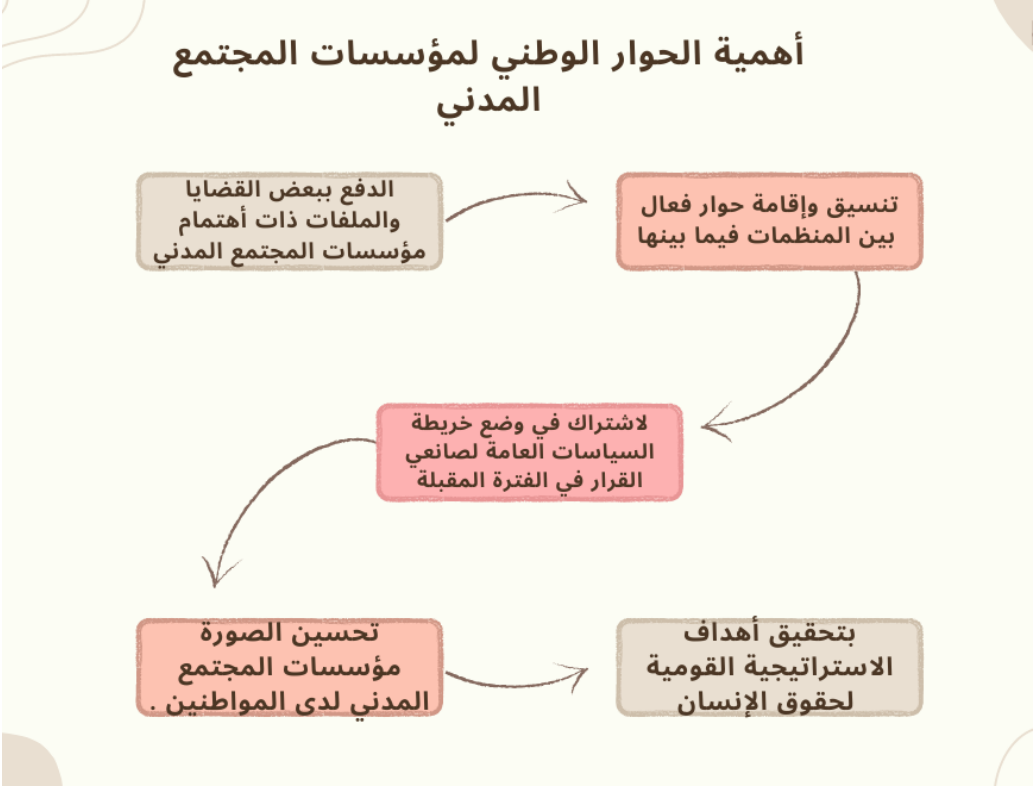

هذا إلى جانب إعادة تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي، وتوسيع قاعدة عملها بالتعاون مع الأجهزة المختصة ومنظمات المجتمع المدني.[28] قامت لجنة العفو الرئاسي بوضع شرطين للحصول على العفو: عدم تلويث أيدي المسجونين بدماء المصريين، وعدم مشاركتهم في أي أعمال عنف شهدتها البلاد خلال الفترة الماضية. ووصل عدد المُفرج عنهم حتى منتصف يوليو نحو 700 شخص.[29] وفي أكتوبر/تشرين الأول أعلن النائب طارق الخولي عضو لجنة العفو الرئاسي عن تجاوز أعداد المُفرج عنهم 1000 شخص.[30] وفي ديسمبر/كانون الأول وصل عدد المُفرج عنهم إلى 1200 شخص.[31] وعلى الرغم من قيام لجنة العفو الرئاسي بعملها ومحاولة الإفراج عن أكبر عدد من المعتقلين فإن عدد المُفرج عنهم حتى الآن لا يكاد يذكر مقارنة بالمسجونين السياسيين على مدار السبع سنوات الماضية، هذا إلى جانب أن عدد المقبوض عليهم في هذه الفترة (فترة عمل لجنة العفو الرئاسي) بنفس التهم السياسية أكبر من عدد المُفرج عنهم.[32]

كما اهتمت بعض المنظمات بالاشتباك مع الانتخابات العمالية والنقابية، فعلى سبيل المثال بدأ المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حمله إلكترونية لنشر التوعية بالانتخابات العمالية والنقابية، كما وفر المركز خطوطًا لتلقي أي استفسارات أو أسئلة بخصوص الانتخابات وحتى نهايتها. ويستخدم في هذه الحملة هاشتاج #الانتخابات_النقابية_العمالية.[33]

---

[28] محمد السيد، كيف تشارك منظمات المجتمع المدني في مجريات الحوار الوطني؟ دراسة تكشف، اليوم السابع، 30 إبريل 2022، https://cutt.ly/HGXjODj
[29] ياسمين القصاص، الأكبر منذ تفعيل لجنة العفو الرئاسي الإعلان عن دفعة جديدة من المفرج عنهم، صدى البلد، 17 يوليو 2022، https://cutt.ly/NZpNVLe
[30] محمد السيد، عضو بلجنة العفو الرئاسي يعلن تجاوز عدد المُفرج عنهم الـ 1000 شخص حتى الآن، اليوم السابع، 20 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3EY68Ei
[31] الإفراج عن 1200 شخص.. "العفو الرئاسي" شهادة نجاح تنضم إلى مسار تعزيز حقوق الإنسان.. فيديو، اليوم السابع، 13 ديسمبر 2022، https://bit.ly/3G4xZCS
[32] الصفحة الرسمية لحسام بهجت عبر تويتر، https://cutt.ly/y3zD4lT
[33] حملة التوعية بالانتخابات النقابية، الصفحة الرسمية للمركز المصري على الفيسبوك، https://cutt.ly/sJzU0Tx

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى الطبيعة الحالية لتعامل مؤسسات الدولة مع منظمات المجتمع، فتعمل مؤسسات الدولة معها بشكل قطاعي، وهو ما يعني أن مؤسسات الدولة بشكل عام تتعاون مع منظمات المجتمع المدني في قطاعات بعينها، وما نقصده هنا هو القطاع الخيري وفي بعض الأحيان القطاع التنموي، في حين تواجهه المؤسسات التي تعمل في المجال البحثي وحقوق الإنسان، وتتعرض هذه المؤسسات لمضايقات أمنية وتضييق على عملها، فعلى سبيل المثال تعاونت وزارة التضامن الاجتماعي مع العديد من الجمعيات الأهلية الخاصة بالتنمية خلال شهر رمضان 2022 بتوزيع مواد تموينية، من ضمن هذه الجمعيات بنك الطعام المصري، حيث شهدت وزيرة التضامن الاجتماعي إطلاق برنامج قوافل الخير لبنك الطعام المصري، وذلك لأهالي قرى المحافظات الحدودية ابتداءً من يوم 17 رمضان حتى نهاية شهر رمضان.[34] كما وجهت لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي بمجلس الشيوخ عددًا من التوصيات البرلمانية المهمة إلى الحكومة في ضوء دراستها لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية الجديدة 2023/2022، وجاءت ضمن هذه التوصيات تطوير خطة عمل توسيع الشراكات مع المجتمع المدني وتعزيز بناء قدراته وحوكمة منظمة العمل الأهلي مع إحكام الرقابة على أوجه التمويل المختلفة، مع زيادة قيمة التمويل الموجهة إلى المجتمع المدني.[35]

كما استمرت ظاهرة استخدام الدولة مواردَ المجتمع المدني، ففي السنوات الماضية صممت الدولة برامج سياسات شاملة وموسعة في العديد من القطاعات التي تتلامس مع عمل منظمات المجتمع المدني التنموية أو الخيرية، تقوم هذه السياسات على تعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني من خلال مبادرات رئاسية أو وزارية –ارتبطت العديد من هذه المبادرات باسم رئيس الجمهورية كما قدمت على أنها استجابة لمطالب مجتمعية وشبابية للتنمية– تعتمد هذه المبادرات على التطوع، ومن هذه المبادرات على سبيل المثال والتي استمرت حتى الآن مبادرة حياة كريمة –هي مبادرة اجتماعية من رئيس الجمهورية تهتم بالقضاء على الفقر– ويشار إلى المبادرة الرئاسية على أنها مؤسسة تنموية الآن "مؤسسة حياة كريمة" وتعتمد المبادرة/المؤسسة في عملها على التبرع بشكل كبير، وأيضًا على تكوين شبكة تعاون مع بعض المؤسسات التنموية والخيرية الأخرى كمصر الخير وأهل مصر.[36] تؤدي هذه السياسات بشكل واضح إلى خلق مجتمع مدني موازٍ مرتبط بالدولة، ويهدف إلى تحقيق السياسات الحكومية عن طريق التبرعات والحصول على التمويل الدولي بالتعاون مع بعض المؤسسات والمنظمات الأخرى والتي توضع أيضًا تحت مظلة الدولة.

في ظل هذه الحالة؛ استضافت مصر في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 مؤتمر المناخ COP 27، الذي بدأ التجهيز له منذ بداية العام، وفي هذا الإطار بدأت مؤسسات الدولة في التعاون مع منظمات المجتمع المدني في ملف التغيرات المناخية استعدادًا لقمة COP27، حيث دشن برنامج تطوير الجمعيات الأهلية بمؤسسة مصر الخير حملة لتوعية العاملين بالعمل الأهلي المحلي والعربي بمخاطر التغيرات المناخية، ودورهم في مواجهة تلك التغيرات تحت عنوان حملة "مناخ مستدام".[37] كما عقد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والقائم بأعمال وزير الصحة والسكان، اجتماعًا مع وزيرة البيئة في 19 يونيو/حزيران 2022 لمناقشة الترتيبات والاستعدادات الخاصة بالمشاركة في فعاليات الدورة الـ27 من مؤتمر تغير المناخ "COP 27".[38] وشاركت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي في أعمال الملتقى الرابع لإستراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الأخضر تحت عنوان: "من الرؤية إلى التحرك، وعلى صعيد آخر أوضح عدد من التقارير عدم قدرة بعض المنظمات على الحصول على موافقة لحضور المؤتمر من قبل الحكومة المصرية ولجوئها إلى التسجيل عبر الأمم المتحدة، كما منعت الحكومة المصرية عددًا من منظمات المجتمع المدني المصري من التسجيل لحضور المؤتمر.[39]

---

[34] وزيرة التضامن تطلق قوافل الخير ٢٠٢٢ لبنك الطعام المصري، زاوية، 19 إبريل 2022، https://cutt.ly/BGXjXMY

[35] نورا فخري، 9 توصيات للحكومة من "حقوق الإنسان" بمجلس الشيوخ.. زيادة الدعم النقدي وتنقية بطاقات التموين ضمانًا لتوجيهها إلى الأسر الأكثر احتياجًا.. إنشاء قاعدة بيانات لخدمات ذوي الإعاقة.. وتوسيع الشراكات مع المجتمع المدني، اليوم السابع، 27 أغسطس 2022، https://bit.ly/3pTZWEj

[36] 2022 عام "المجتمع المدني" في مصر: عن أيّ مجتمع مدني نتحدَّث؟ المفكرة القانونية، 22 يناير 2022، https://bit.ly/3VHsIXo

[37] الزهراء مصطفى، مصر الخير تطلق "مناخ مستدام" لتوعية المنظمات الأهلية بقضايا المناخ، أموال الغد، 12 مايو 2022، https://cutt.ly/9Jxq4w8

[38] محمد صبحي، وزيرا التعليم العالي والبيئة يبحثان الترتيبات والاستعدادات لاستضافة COP27، اليوم السابع، 19 يونيو 2022، https://cutt.ly/8K2dTk8

[39] سالي نبيل، مؤتمر المناخ 2022: هل "تحرم" مصر بعض الحقوقيين من الذهاب إلى شرم الشيخ؟ BBC، 14 سبتمبر 2022، https://cutt.ly/03xuO3x

ورغم فتح المجال للعديد من مؤسسات المجتمع المدني للعمل في فترة الاستعدادات لانطلاق القمة فإن مؤسسات الدولة في مصر تعرضت للعديد من الانتقادات خلال القمة، ومنها التضييقات التي تعرض لها الناشطون أثناء محاولاتهم حضور القمة، فوفقًا لعدد من خبراء بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تعرَّض ناشطون لاستجواب بأسئلة تطفلية في المطار عند دخولهم الأراضي المصرية، ما أثار المخاوف من أن المعلومات التي تم جمعها حول أنشطة منظمات المجتمع المدني خلال COP27 يمكن أن يُساء استخدامها.[40] كما اتهم ضباط من الشرطة المصرية مكلفون بالحراسة بالتجسس على المشاركين في القمة وفقًا لوكالة Associated Press الأمريكية.[41] كما حذر خبراء في الأمن السيبراني من استخدام تطبيق الهواتف الذكية الرسمي المتاح للمشاركين في أعمال هذه القمة حيث يعتقد البعض أن هذا التطبيق ما هو إلا أداة تجسس تخدم النظام المصري.[42]

بشكل عام من الممكن أن نرى أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة قطاعية، حيث تتعامل الدولة مع منظمات المجتمع المدني بسياسات وخطط مختلفة، ففي حين تشجع الدولة التعامل مع المنظمات التنموية التي تخدم الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي تنتمي إلى التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، فإنها تتعامل بدرجة من الحِدة والعداء تجاه الأنواع الأخرى لمنظمات المجتمع المدني. وهو ما ظهر في صورة الهجمات الأمنية على المنظمات الحقوقية والعاملين بها، أو منع بعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا البيئة من المشاركة في مؤتمر التغيرات المناخية المنعقد في مصر.

ثالثًا– القيود على عمل المجتمع المدني والانتهاكات والتهديدات التي يتعرض لها:

مثَّلت الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل تحسين وضعية المجتمع المدني خلال عام 2022 جزءًا من صورة كلية للعلاقة الفعلية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، فكما كان هناك تعاون في مجالات بعينها كانت هناك بعض القيود التي حدَّت من عمل منظمات المجتمع المدني في مجالات أخرى والتي أدت إلى إغلاق جزء من المنظمات وعمل الجزء الآخر من الخارج؛ وكان من ضمنها إعلان الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في مطلع عام 2022 إيقاف عملها في مصر نتيجة الضغوط التي تتعرض لها. وظهرت هذه القيود في العديد من الصور، منها ما ينظمه القانون ومنها ما هو خارج إطار القانون، فمن الممارسات خارج إطار القانون ما تدعيه بعض المنظمات الحقوقية من انتشار ظاهرة الاعتقال التعسفي من قبل الدولة، ودافعت هذه المنظمات عن حقوق العاملين في المجتمع المدني بالعديد من الطرق وكان أكثرها البيانات، حيث أصدرت بيانًا مشتركًا دعت فيه إلى وقف الاعتقال التعسفي.[43] هذا إلى جانب ممارسة بعض التضييقات على المساجين ومنها إصدار وزارة العدل قرارًا ببدء تطبيق مشروع "تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد" (فيديو كونفرانس) للمحتجزين، وهو حرمان للمحتجزين من حقوقهم التي أقرتها المواثيق والعهود الدولية، ونص عليها القانون المصري كذلك.[44] هذه القيود التي تمس بشكل كبير حرية التعبير وحرية العمل للعاملين بمنظمات المجتمع المدني.

كما استحدثت الحكومة بعض القضايا الجديدة والتي استطاعت أن تقيّد حرية العاملين في المجتمع المدني بها ومنها قضايا الإرهاب ونشر أخبار كاذبة وسوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، فعل سبيل المثال واجه العديد من الشخصيات العامة وأساتذة الجامعات اتهامات بنشر أخبار كاذبة عبر الفيسبوك، من شأنها تكدير السلم العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة،[45] كالباحث أحمد سمير سنطاوي طالب الماجستير بالجامعة

---

[40] مصر: خبراء يكشفون عن تعرُّض ناشطين ومدافعين عن البيئة للمضايقة والاستجواب والرقابة خلال مؤتمر المناخ في شرم الشيخ، الأمم المتحدة، 18 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3Yd8ZQX

[41] UN probes Egypt police misconduct claims at climate talks, AP, 13 November 2022, https://bit.ly/3FwuFQG

[42] كوب 27: منظمات حقوقية وخبراء في الأمن السيبراني "يتهمون" مصر باستخدام التطبيق الخاص بالقمة للتجسس، France 24، 8 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3FqeJ19

[43] مصر: أوقفوا الاعتقال التعسفي.. أطلقوا سراحهم جميعًا، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 10 مارس 2022، https://cutt.ly/vDGUZWL

[44] "تجديد الحبس الاحتياطي عن بعد". محاولة جديدة لسلب حقوق المحتجزين في مصر، كوميتي فور جستس، 4 يناير 2022، https://cutt.ly/AOQOsNv

[45] النشرة الأسبوعية للأخبار القانونية (23: 30 يناير)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 31 يناير 2022، https://cutt.ly/UOQsALT

الأوروبية المركزية بالنمسا.[46] وكانت هذه الاتهامات نتيجة اتجاهاتهم وآرائهم السياسية، هذا إلى جانب محاولة تقييد حرية الرأي والتعبير بإلقاء القبض على العديد من الصحفيين والإعلامين إثر تعبيرهم عن رأيهم، ومنهم الإعلامية هالة فهمي في إبريل 2022،[47] والصحفي توفيق غانم.[48] وفي هذا الإطار عملت منظمات المجتمع المدني على الإدانة والشجب لهذه السياسات ببيانات مشتركة كما طالبت منظمات المجتمع المدني المجتمع الدولي بالضغط على مصر من أجل مناخ ديمقراطي وحرية أصحاب الرأي.

كما استمر **حجب بعض المواقع الإلكترونية** لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الصحفية، وما زالت الحكومة المصرية تستخدم الحجب كمنع للتواصل بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع، فعلي سبيل المثال ما زال موقع مدى مصر بعد خمس سنوات محجوبًا. حيث تعرض للحجب داخل مصر في 24 مايو 2017، وجاء هذا الحجب ضمن حملة موسعة ضد مجموعة من المواقع الإخبارية، وصلت إلى 549 موقعًا بحسب آخر التقارير لمؤسسة حرية الفكر والتعبير.[49] كما تعرض موقع المنصة للحجب للمرة 13 في مصر في يوليو 2022 وذلك بعد إعادة إصدار المنصة موقعها بشكل جديد وتقنيات جديدة وكانت تعرضت للحجب للمرة الأولى في يونيو 2017، كما تعرض مقر المنصة لمداهمة أمنية في يونيو 2020، وألقي القبض على رئيسة التحرير نورا يونس حيث احتجزت ليلتين في قسم شرطة المعادي وحققت النيابة العامة معها بتهمة إدارة موقع دون ترخيص، ثم أخلي سبيلها بكفالة 10 آلاف جنيه.[50]

مع انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات المجتمعية عن طريق صناعة بعض المحتويات الساخرة عبر بعض المواقع، كالتيك توك والإنستجرام، مع بداية هذا العام حولت المؤسسات الأمنية توسيع نفوذها على هذه المجالات فزادت ظاهرة التضييق على صناع المحتوى الرقمي، ونشرت منظمة هيومان رايتس واتش تقريرًا حول انتهاك الحكومة المصرية الحقَّ في التعبير وطالبت الحكومة بأن تعلن أنها لن تنفذ حكم المحكمة وستتخذ خطوات لإلغاء مواد قانون جرائم الإنترنت التي تجرِّم حرية التعبير.[51] وأيضًا تنظر نيابة أمن الدولة العليا في حبس جمال محمد سلامة على ذمة تحقيقات القضية رقم 440 لسنة 2022 والمتهم فيها على خلفية نشره مقطعًا مصورًا عبر تيك توك يتضمن محاكاة لإحدى الأغاني الساخرة من غلاء الأسعار –القضية المعروفة إعلاميًّا بقضية ظرفاء الغلابة– ووجهت إليه اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة.[52]

في حين استخدمت أساليب خلال الانتخابات العمالية للتضييق على المعارضين، فشهدت انتخابات النقابات العمالية أيضًا تدخلًا للجهات الحكومية، فوفقًا لحوار نشر على موقع "مدى مصر" الذي أُجري مع رئيس اللجنة النقابية بأندية هيئة قناة السويس كرم عبد الحليم، تدخل جهاز الأمن الوطني لمنعه من الترشح في الانتخابات العمالية.[53] كما تم التضييق على التمويل؛ حيث أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية في الأول من مايو/أيار 2022 حظر جمع التبرعات النقدية أو العينية لصالح الجمعيات الأهلية من خلال استخدام المنصات الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي، إلا بعد التقدم بطلب للحصول على تصريح محدد به الغرض، وأوجه الصرف.[54]

في الواقع لم تستخدم السلطات المصرية هذا العام قيودًا مباشرة على منظمات المجتمع المدني بل استخدمت قيودًا على الحريات العامة وحرية التعبير والتي مست بشكل كبير ناشطي المجتمع المدني وسياسيين وصحفيين ومحامين حقوقيين، والتي أثرت في عمل منظمات المجتمع المدني

---

[46] منظمات حقوقية تطالب بإغلاق قضية الباحث أحمد سمير سنطاوي وإخلاء سبيله فورًا، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 14 مارس 2022، https://cutt.ly/pDGv3sL
[47] بعد رفضها استيلاء المخابرات على ماسبيرو.. القبض على الإعلامية "هالة فهمي" وحبسها 15 يومًا، نوافذ، 26 إبريل 2022، https://cutt.ly/dGJRF4u
[48] الجنايات تُجدد حبس الصحفي توفيق غانم لمدة 45 يومًا، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 31 مايو 2022، https://cutt.ly/UJjnAUK
[49] 5 سنوات على حجب مدى مصر، مدى مصر، 24 مايو 2022، https://cutt.ly/KJzFm7S
[50] حجب موقع المنصة داخل مصر للمرة الـ 13، المنصة، 14 يوليو 2022، https://cutt.ly/5VuFWO7
[51] مصر: إدانة مغنّيَيْن بتهم "آداب"، هيومان رايتس واتش، 27 إبريل 2022، https://cutt.ly/LGXmQE1
[52] النشرة الأسبوعية للأخبار القانونية (22: 29 مايو 2022)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 29 مايو 2022، https://cutt.ly/aJjr0Dz
[53] إيهاب النجار وآخرون، "الأمن الوطني" يتدخل لمنع رئيس نقابة "مستقلة" من الترشح في الانتخابات العمالية: "من فضلك مالكش دعوة بالنقابة"، مدى مصر، 23 مايو 2022، https://cutt.ly/ZJz0CUU
[54] مصر: حظر جمع التبرعات دون موافقة وزارة التضامن، العربي الجديد، 1 مايو 2022، https://cutt.ly/PGXbRo2

بدورها، فالتأثير في العاملين وناشطي المجتمع يؤثر بشكل كبير في قدرة وفعالية المنظمات والمؤسسات المجتمعية، ويتمثل هذا التأثير في أكثر من بعد، ففي البعد الأول تؤثر هذه القيود في السياق المحيط بعمل مؤسسات المجتمع المدني، فمؤسسات المجتمع المدني تتأثر بشكل كبير بالمناخ المحيط بها والذي يدفعها إلى التطور أو يحد منه، فالسياق المحيط هو ما يحدد مساحات العمل المتاحة لهذه المؤسسات، أما البعد الثاني فهو المتعلق بطبيعة العاملين في منظمات ومؤسسات المجتمع فأغلب العاملين إما ناشطون وإما صحفيون وإما سياسيون، ويرجع ذلك إلى طبيعة التداخل بين العمل الأهلي والمجتمعي والعمل الصحفي والسياسي في مصر، أما البعد الثالث فيتمثل في تأثير هذه القيود في مساحات التعبير وحرية الرأي والتنوع والاختلافات داخل المجتمع والتي تنتج مساحات لتبادل وجهات النظر ومن ثم تجعل المجتمع مجتمعًا صحيًا قابلًا للتطور وتقبُّل الآخر، يدفع المناخ الديمقراطي الذي يطور من قدرتها وسياساتها في التعامل مع بعض الملفات والقضايا. وأخيرًا يأتي البعد النفسي، فتعد القيود المفروضة على المعارضين خارج إطار عمل المجتمع المدني ضغوطًا نفسية على العاملين في مؤسسات المجتمع المدني خوفًا من التعرض لمثل هذه الظروف فتحد من قدرة العاملين على العمل والتطور كما تؤثر في شكل مخرجات ونتائج عمل المؤسسات.

خاتمة:

على مدار العام 2022، حدثت العديد من التغيرات التي من شأنها تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر سواء بشكل إيجابي أو سلبي، فمنها ما قد يمثل فرصة لنقل هذه العلاقة من الصدام إلى التعاون وانطلاق الحوار الوطني والعفو عن بعض المساجين السياسيين وبدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والتعاون بين بعض مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة في القضايا التنموية. تضمن هذا السياق في المقابل العديد من المعوقات والتهديدات، التي من أبرزها التضييق على حرية الرأي والتعبير واستخدام الإطار القانوني والأمني لغلق بعض مساحات عمل هذه المؤسسات، أو التدخل الحكومي في عمل منظمات المجتمع المدني والنقابات والانتخابات النقابية، وكذلك التضييق على التمويل. هذا إلى جانب استحداث السلطات الحالية بعض أساليب إضافية كاستخدام حجب المواقع الإلكترونية وفتح قضايا الفضاء الرقمي والتي يسجن إثرها العديد من الصحفيين والمحامين الحقوقيين وبعض العاملين في المنظمات المجتمع المدني.

شكل (5)

تمثل أحد أهم القيود الذي يفرضها السياق العام في مصر عودة ظاهرة المجتمع المدني الموازي، حيث تحاول الدولة إنشاء مجتمع مدني يحقق أهدافها ويتماشى مع سياساتها، ولتحقيق ذلك تستخدم الدولة أدوات وخطابات ومفاهيم خاصة بالمجتمع المدني (مزيج من التنموي والخيري) في تنفيذ رؤيتها، وتعد هذه الظاهرة ظاهرة قديمة قد استخدمت من قبل في عصر مبارك إلا أنها عادت من جديد مع السياسات الاقتصادية الجديدة، وشاركت مؤسسات القطاع الخاص في هذه الظاهرة، بل وساهمت في نمو المجتمع المدني الموازي.

وعلى جانب آخر كانت هناك بعض التطورات الملموسة في عمل منظمات المجتمع المدني خلال عام 2022، حيث اهتمت العديد من المنظمات ببعض القضايا الذاتية –القضايا التي تؤثر في عمل المؤسسات– إلى جانب القضايا المجتمعية، تمثلت أهم القضايا الذاتية في التنديد بالسياق القانوني التي تعمل من خلاله، فأصدرت العديد من المنظمات بيانات للتنديد بقانون 149 لعام 2019 ولائحته التنفيذية، هذا إلى جانب حث المنظمات الدولية على الضغط على السلطات المصرية من أجل فتح المجال العام. أما عن القضايا المجتمعية فكان أهمها مناصرة المساجين السياسيين والعاملين بالمجتمع المدني، حاولت مؤسسات المجتمع المدني الضغط على الحكومة المصرية في ملف حقوق الإنسان مستخدمة الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الصادرة في 2021 والتقارير الدولية والمحلية وأيضًا الشراكة مع بعض منظمات المجتمع المدني الدولية للدفع بقضايا الحقوق والحريات دوليًا وربطها بالشراكة مع مصر. فعلى سبيل المثال في يونيو 2022 طالبت 8 منظمات حقوقية الاتحاد الأوروبي بربط الشراكة الأوروبية المصرية بالتقدم في العلاقات الثنائية مع مصر بمعايير محددة لتحسين حالة حقوق الإنسان، وذلك قبل الاجتماع الثنائي للشراكة الأوروبية المصرية. وأيضًا طالبت منظمات حقوقية مصرية صندوق النقد الدولي بضمان شمول أي برنامج قروض جديد لمصر توسيعَ الحماية الاجتماعية وتعزيز استقلالية القضاء ودعم الشفافية. وذلك بعد تقدم الحكومة المصرية رسميًّا في 23 مارس/أذار 2022، بطلب دعم إلى صندوق النقد الدولي بدعوى المساعدة في تخفيف التداعيات الاقتصادية المترتبة على الغزو الروسي لأوكرانيا.

ووفقًا لهذه التطورات التي مر بها المجتمع المدني في علاقته مع الدولة خلال عام 2022 تُطرحُ العديد من التساؤلات حول إمكانية منظمات المجتمع المدني العمل في مثل هذا السياق خلال الفترة القادمة مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما تُطرحُ تساؤلات حول إمكانية نجاح الحوار الوطني الذي سوف ينطلق في الربع الأول من عام 2023 في ظل استبعاد العديد من رموز المعارضة الفعلية للنظام والزج بهم في قضايا نشر أخبار كاذبة والانضمام إلى الحركات الإرهابية.